



تلقت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٦ برئاسة القاضي السيد محمد العمود وعذوية كل من السادة القضاة فلروق محمد السلي وكرم طه محمد وكرم أحمد بيان و محمد صائب التكتيدي وعبود صالح القوي وميثاقيل مشنون في كورئيس وحسن أبو آتحن المأونين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

- الميز – المدعي – / علي محمد حسن الكاقي – وكيله المحامي صباح حسن عيسى .
الميز عليه – المدعي عليه – رئيس هيئة دعوى الملكية الطارئة – إضافة لوظيفته.
الأشخاص الثالثة – ١. رئيس مجلس القواب
٢. رئيس مجلس القضاء الأعلى إضافة لوظيفته .
٣. رئيس هيئة الزراعة

الإعداد

ادعي المدعي بدعواه التي راعها محكمة القضاء الإداري أن المدعي عليه (رئيس هيئة دعوى الملكية الطارئة) / إضافة لوظيفته متطلع عن إصدار أمر يقضي بإلغاء الأمر الذي أصدره المدير الإداري لمكتب الفرع الإداري لدعوى الملكية الطارئة في كربلاء عند تسجيله الامتدانة المرفقة (١٣٥٥٢٥) في ٢٠٠٥/٥/٢ لعدم وجود شخصية ملكه الطارئ السابق المرقم (١٧٧ م/١٦ سلطنة) في كربلاء وطلب الإستمارة بذلك لتدبرية التسجيل الطارئ في كربلاء لربح إثارة عدم التصرف عن الطارئ مع انتقاله بحقوقه مسررة في القوانين المرعية لما جاء ذلك بطلبه وتبين لمحكمة القضاء الإداري بعد ترفاعة أن اللجنة القضائية لعل نزاعا الملكية الطارئة في كربلاء أصدرت لقرار المرقم (١٣٥٥١٥) في ٢٠٠٧/٥/٢١ بإذة على الامتدانة المطعون بها وطن سالفار وصدق تمييزاً سالفار التمييزي (١٥٢٦/ميز/٢٠٠٧) في ٢٠١١/٦/٢٣ كما طعن به تصحيحاً ورد طلب التصحيح سالفار ٢٠١١/١٠/١١ بتصحيح قرار تمييزي/٢٠١١ في ٢٠١١/٩/١٨ وقد قضت محكمة القضاء الإداري برد الدعوى في ٢٠١١/١٢/٢٨ حيث اعتبرت موضوع دعوى المدعي لايعبر قرار ادارياً صادر من جهة قضائية أو دائرة رسمية كما أن المادة (٩) من قانون هيئة دعوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ حددت طرق الطعن في القرارات الصادرة من اللجنة القضائية. ولعدم قناعة المدعي سالفار للأسباب التي أوردها بلائحته التمييزية

كوت ماري عراقي
داد کای بالای تهنیتحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٢/اتحادية/تميز/٢٠١٢

لقد طعن بالقرار تمييزاً بواسطة وكالة المحامي صباح حسين عيسى في ٢٠١٢/١/٢٢.
القرار

لدى التفتيش والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم طعن
المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى حلف النظر على القرار التمييزي وجد انه صحيح لان
قرار لجنة حل نزاعات الملكية العقارية في كربلاء المرقم (١٢٥٥٢٥) المتزوج
٢٠٠٧/٥/٢١ المصدق تمييزاً وتصحيحاً لأبعد من القرارات الإدارية لكي يطعن فيه أمام
محكمة القضاء الإداري كما ان المحكمة ليست جهة طعن في مثل هذه القرارات . وعليه
قرر تصديق الحكم التمييزي ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل التمييز رسم التمييز وبمصر
القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٢/٢٦.

بِنَحْتِ المصمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا